غيرهم فتنقل عنه الفتاوي مجردة فلعل لها محملا او مقيدا
او مخصصا او انضبط كلام قايله لظهر فيصير في
تقليده ما يغير نغمة بخلاف هو الاربعة قال القرافي وهذا
توجيه حسن فيه ما ليس في كلام امام الحرمين ثم اورد عليه
انه يلزم عليه عدم جواز نقل مذاهبهم لعدم انضباطها
واجاب بان النقل خفيف بالنسبة الى العمل فانه قد يكون
المقصد منه الاطلاع على وجوه الفقه والتقلية على المدارك
وعدم الوقوف فيجب ذلك التوقف عن امور والبحث
عن امور وذكر البرزلي ان ابن العربي سأل الغزالي
عمن قلد الشافعي مثلا وكان مذهبه مخالفا لاحد المخالفة
الاربعة او غيرهم من الصحابة فهل له اتباع الصحابة
لانهم ابعد عن الخطا لقوله صلى الله عليه وسلم اقتدوا
بالذين من بعدي ابي بكر وعمر فاجابه بانه لم يجب عليه
ان يظن بالشافعي انه لم يخالف الصحابي الا لدليل اقوى
من مذهب الصحابي وان لم يظن هذا فقد نسب الشافعي
للجهل بمقام الصحابي وهو محال وهذا سبب ترجيح
مذاهب المتاخرين على المتقدمين مع العلم بفضلهم لكون
المتقدمين سمعوا الاحاديث احادا وتفرقوا في البلاد
فاختلفت فتاويهم واقضيتهم في البلاد وربما بلغتهم
الاحاديث فوقفوا عما افتوا به وحكموا ولم يتفرغوا لجمع
الاحاديث لانشغالهم بالجهاد وتمهيد الدين فلما انتهى
الناس الى تابعي التابعين وجد والاسلام مستقر
ممهد فصرفوا همهم الى جمع الاحاديث ونظروا
بعد الاحاطة بجميع مدارك الاحكام ولم يخالفوا ما
افتى به الاول الا لدليل اقوى منه ولهذا لم يسم

في

الام

في المذاهب بكرا ولا عمريا انه ملخصا الثالثة ذهب
الجمهور الى انه يجوز تقليد الميت وعليه عمل الناس
ولو وجد مجتهد حي ومنع الامام الرازي تقليد الميت
وقال لانه لا بقاء لقول الميت بدليل انعقاد الاجماع
بعد موت المخالف وتصنيف الكتب في المذاهب مع موت
اربابها لاستفادة طريق الاجتهاد من تصرفهم
في الحوادث وكيفية بنا بعضها على بعض ولمعرفة
المتفق عليه من المختلف وعورض بحجية الاجماع بعد
موت المجمعين وذهبوا الى انه من اخذ بالرخص من
كل مذهب فهو فاسق قال الامام احمد لو ان رجلا عمل
بكل رخصة بقول اهل الكوفة في النبيذ واهل المدينة
في السماع يغني الغنا واهل مكة في المتعة لكان فاسقا
وقال معمر لو ان رجلا قال بقول اهل المدينة في
السماع واتيان النساء ادبارهن ويقول اهل مكة
في المتعة والصرف ويقول اهل الكوفة في المسكر كان
شر عباد الله وبسط العلامة المازري هل يسوغ الاخذ
بقول ابن المسيب ان البتوتة تحل بالعقد قال فاعلم
ان هذا باب ان فتح حدث منه خروق من الديانات
واني رايت من الدين الجازم ان النهي عن الخروج من
مذهب مالك حماية للذريعة ولو سوغ هذا القائل
رجل انا ابيع دينار بدينارين مقلدا المارويا عن
ابن عباس واخر انا اتزوج من غير ولي ولا شهود مقلدا
في الولي لابي حنيفة وفي الشهود لمالك وبدا تقلدا
للشافعي وهذا عظيم الوقوع في الضرر اه قلت
وهذا قاله هو لا الائمة واطلقوه ينبغي تقييده بان

Copyright Yarmouk University 1957

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)